



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# قانون (نوبك - NOPEC) ومستقبل الدول المصدرة للنفط

د. مصطفى كامل



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## قانون (نوبك - NOPEC) ومستقبل الدول المصدّرة للنفط

د. مصطفى كامل \*

### مقدمة

حين اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) حزمةً من العقوبات ضد روسيا؛ على خلفية الحرب في أوكرانيا، وجنّدت معها بريطانيا، ودول غربية أخرى؛ لفرض عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا، كانت تظن أنّ كلّ دول العالم من خارج دائرة الغرب سوف تشاركها تنفيذ تلك العقوبات الاقتصادية، والمالية، والتجارية ضد روسيا، وكانت الولايات المتحدة راغبة باستخدام النفط كسلاح ضد روسيا، وإغراق السوق؛ لزيادة الخسائر الروسية، وإتّهاك اقتصادها. وخطّطت الولايات المتحدة مع مجموعة الدول السبع، والاتحاد الأوروبي؛ لفرض حد أقصى لسعر النفط الروسي، وهو تكتيك هدفه ضرب عائدات الطاقة الروسية، مثلما تستخدم روسيا الغاز كسلاح ضد الولايات المتحدة وأوروبا.

وعلى عكس الرغبة الأمريكية، فقد قرر تحالف (أوبك بلس) في أول اجتماع مباشر له بعد أزمة كورونا في 2020، وانخبّر الأسعار التاريخي، وخفض الإنتاج بمعدل مليوني برميل يومياً، بدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وارتفعت أسعار النفط فور إعلان التحالف قراره بنسبة أقل من (1%)، إذ وصل (خام برنت) القياسي إلى حوالي (93) دولاراً للبرميل، في حين اقترب (خام نايمكس) من عتبة (87) دولاراً، بعد أن كانت أسعار النفط عموماً تتجه للهبوط لتصل إلى (80) دولاراً، وقد كسر هذا القرار حاجز الصمت في البيت الأبيض، إذ وُصِفَ على لسان المتحدث باسمه (كارين جان) بالقرار الخاطيء، واتهمت في البيان المنظمة بأنّها بهذا القرار تنحاز لمصالح روسيا، ووفقاً لبيان البيت الأبيض، فقد وجّه بايدن وزارة الطاقة للإفراج عن (10) ملايين برميل أخرى من الاحتياطي البترولي الإستراتيجي الشهر المقبل، وجاء في البيان: (في ضوء قرار أوبك بلس اليوم، سنتشاور مع الكونغرس بشأن أدوات وسلطات إضافية؛ لتقليل سيطرة المنظمة على أسعار الطاقة).

ثمّ لَوَّح أعضاء في الكونغرس الأمريكي ومستشارين الرئيس بايدن بقانون (نوبك) كرد على تخفيض إنتاج النفط من جهة تحالف (أوبك بلس) الذي قد يتسبّب برفع أسعار الوقود وارتفاع التضخّم في الولايات المتحدة.

\* باحث.

وعلى إثر ذلك التخفيض، وتهديدات الولايات المتحدة فرض قانون نوبك، سنحاول توضيح اتجاهات هذه الأحداث وأبعادها عن طريق الإجابة على أسئلة عديدة تتعلق بهذا الموضوع.

### أولاً. ما أضرار قانون نوبك على الولايات المتحدة الأمريكية؟

1. قد يؤدي تقليص إنتاج النفط بصورة حتمية إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من (200) دولار للبرميل في فصل الشتاء المقبل، ليس في الولايات المتحدة فقط، بل ستزداد أسعار الوقود عموماً في سائر البلدان الصناعية في آسيا وأوروبا، وهذا يتناقض مع كل الترتيبات والجهود التي تسعى لها الولايات المتحدة؛ لإقناع أوروبا بالابتعاد عن مصادر الطاقة المقبلة من روسيا.

2. إنَّ ارتفاع أسعار النفط يعني زيادة في أسعار المحروقات، ومن ثمَّ ارتفاع سعر مادة البنزين على معظم المواطنين إلى الضعف، في الوقت الذي تشهد الأسعار ارتفاعاً مسبقاً، إذ وصل في ولاية ميتشيغان إلى (4.5) دولار للغالون الواحد، وفي بعض الولايات يصل إلى (6-7) دولارات، وبالتأكيد، سيؤدي هذا السعر المتضاعف على الوقود إلى تقليل استهلاك المواطن لسلع أخرى، بمعنى آخر أنَّ ارتفاع أسعار الوقود سيضع عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على المواطنين الأمريكيين، وسيؤدي إلى ركود شديد جداً في الاقتصاد الأمريكي، ولن يجعله يتعافى بوقت قريب، ويمكن أن تزداد البطالة، وترتفع أسعار المواد الأخرى.

3. سيؤدي هذا القرار إلى تراجع شعبية الحزب الجمهوري، والرئيس جو بايدن بالتحديد مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفية في الكونغرس، والتي تعقد بعد نحو شهر من الآن، وهو ما شكّل حرجاً لإدارة الرئيس الديمقراطي أمام ناخبيه، خصوصاً بعد الوعود التي قطعها لهم بحل أزمة ارتفاع الوقود<sup>1</sup>.

### ثانياً. ما الخيارات الأمريكية ضد الدول المكوّنة لتحالف (أوبك بلس).

الولايات المتحدة منزعة من قرار (أوبك بلس)؛ للأسباب التي ذكرناها سابقاً، وقد أشار إلى ذلك أكثر من مسؤول رسمي دخل الإدارة الأمريكية، وأول من ندّد بالقرار كان الرئيس الأمريكي (بايدن)، إذ أعرب عن غضبه من قرار تحالف (أوبك بلس)، وقال إنَّها قد تسبّب أزمات رئيسة

1. قدامة خالد، كيف سيتأثر الاقتصاد الأمريكي بعد قرار «أوبك» خفض الإنتاج؟، عربي 21، 06 أكتوبر 2022،

<https://arabi21.com/story/1466151>

للبلاد، ويمكن عدّها «عملاً عدائياً»، واصطفافاً مع روسيا، مؤكداً أنّه يدرس رداً على مجموعة من الدول داخل المنظمة، وهذا قد يكون إشارة إلى ردة على المملكة العربية السعودية؛ لأنّها الدولة الكبرى مع روسيا من حيث الإنتاج داخل تحالف (أوبك بلس)، ومن أبرز الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة ضد دول التحالف هي:

1. المصادقة على قانون (نوبك)، وجعله ساري المفعول، وبالفعل بدأت أولى الإجراءات القانونية؛ لجعل القانون ساري المفعول، بقرار اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ الأمريكي الأسبوع الماضي، مشروع قانون (نوبك - NOPEC) والذي يعني (لا لتكتلات إنتاج النفط وتصديرها (No Oil Producing and Exporting Cartels Act)). وإقرار هذا المشروع في هذا الوقت أمر لاقت للنظر، ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المشروع حتى يُعْمَل به يحتاج إلى مصادقة السلطات الأمريكية بشقيها التشريعي والتنفيذي، وهذه المصادقة على الأرجح لن تتم، فليس الأمر بهذه السهولة؛ لأنّ هذا المشروع يفتح المجال في حال إقراره؛ لرفع دعاوى قضائية ضد أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وحلفائها ضمن مجموعة (أوبك بلس)، وفي مقدمتهم روسيا والسعودية، بدعوى التآمر لرفع أسعار النفط، بل وإمكانية مقاضاة تلك الدول على أساس الانتهاكات المزعومة لقوانين الاحتكار الأمريكية، وقد يضر هذا القرار مصالح كثيرين من حلفاء الولايات المتحدة من بينهم السعودية والعراق.

2. يركز قانون (نوبك - NOPEC) - تاريخاً - على وقائع سابقة، إذ سعى أعضاء مجلس الشيوخ من قبل إلى سن قانون يساعد الولايات المتحدة على رفع قضايا احتكار النفط، إذ يُعدّ هذا المقترح تعديلاً على (قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار) الصادر عام 1890، الذي على إثره فُكِّكت إمبراطورية النفط الكبيرة التي كان يديرها (جون روكفلر)، وأُعيد عرضه في الكونغرس مرتين، لكن تصدّى كلٌّ من الرئيسين الأسبقين (جورج بوش الابن) و(باراك أوباما) لهذا المقترح، مهدّدين باستخدام «الفييتو» ضده إذا ما أصبح قانوناً.

تمكن مجلس الشيوخ - في عام 2007 - من الموافقة على سن هذا القانون، قبل أن يبطله البيت الأبيض، ومنذ ذلك الوقت والجدل يتجدّد بين الفينة والأخرى حوله، إذ يهدف مشروع القانون إلى إزالة حصانة الدول المصدرة للنفط أوبك، فضلاً عن سائر شركات النفط الوطنية، وتُحاول الولايات المتحدة عن طريق هذا القانون مكافحة الاحتكار، والضغط على سائر دول

العالم؛ للرفع من إمدادات العالم من النفط، وما يترتب على ذلك من تأثير على الأسعار، مع ذلك فقد فشل أعضاء الكونغرس في تمرير القانون إلى الساعة؛ بسبب اختلاف وجهات نظر المشرّعين، وتهديد الرئاسة بنقضه<sup>2</sup>.

3. تزامن مشروع القرار الأمريكي ضد أوبك مع تصريحات وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كيسنجر) الشهر الماضي، والتي أشار فيها إلى أنّ الولايات المتحدة ربما تعود إلى ممارسة تغيير الأنظمة بالقوة في الدول غير الصديقة، إذ يستهدف هذا التصريح إخافة الدول المصدرة للنفط من عواقب عدم التعاون مع واشنطن، وقد يكون إجراء وقائي في حال استشعرت الولايات المتحدة أنّ الدول المصدرة للنفط تضر باقتصاد الولايات المتحدة، لدرجة قد يهدّد مركزية أو قوة التفرد الأمريكية كقوة عاملة وحيدة، إذ تشعر الولايات المتحدة بقلق؛ نتيجة تقدّم الاقتصاد الصيني، وتحوّلها إلى أكبر اقتصاد في العالم بغضون الأعوام المقبلة، وبذلك تقدّم الولايات المتحدة على كل التصرفات التي من شأنها تحويل المسار لصالحها، أو على الأقل إبطاء التحولات التي تراها مضرّة بها<sup>3</sup>.

4. من الأمور الأخرى التي قد تتخذها الولايات المتحدة لمنع الإضرار بمصالحها الاقتصادية نتيجة قرار أوبك بلس، هو سحب قوتها، أو حمايتها لدول الخليج العربي وأولها السعودية، وإيقاف أي تعامل أو مبيعات عسكرية لدول الخليج، وفعلاً، فقد قدّم (توم مالينوفسكي) و(شون كاستن) و(سوزان وايلد) النّوّاب في الكونغرس الأمريكي تشريعاً يسعى إلى سحب القوات الأمريكية من السعودية والإمارات.

### ثالثاً. لماذا قرّرت السعودية وروسيا خفض الإنتاج؟

عموماً، جاء قرار خفض الإنتاج؛ لقلق أعضاء المنظمة من انخفاض الطلب العالمي على النفط، ولاحظوا أنّ هناك ضرورة للحد من تقلّب السوق، واستعادة السيطرة عليه، والإبقاء على الأسعار مرتفعة ومستقرة في حدود (100) دولار للبرميل. ومن المتوقّع أن تتحمّل أربع دول عربية وهي: (العراق، والكويت، والإمارات، والسعودية) الجزء الأكبر من حجم الخفض في المقابل، ستستفيد من زيادة السعر، أمّا روسيا الاتحادية فكان الدافع من وراء خفض الإنتاج هو العقوبات

2. إسلام البياري، ما مدى مشروعية مقترح «نوبك» الأمريكي ضد الدول الأعضاء بمنظمة أوبك؟ موقع الجزية الإلكتروني، <https://is.gd/12jSmu>, 12/5/2022.

3. عبد الله الفرج، تبعات قانون نوبك، مقال في جريدة الرياض، 13 مايو 2022م، <https://www.alriyadh.com/1950501>

المتوالية المفروضة على روسيا، ومحدودية اتجاهات أسواقها، فضلاً عن الحسومات التي تقدّمها روسيا للدول المستوردة بصورة مباشرة، في مقابل ذلك برّر وزير الطاقة السعودي قرار تخفيض إنتاج النفط؛ بسببين<sup>4</sup>:

1. انخفاض نمو الطلب على النفط مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي عالمياً، ووفق المخطّط (وهذا يشير إلى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي وبداية دخوله إلى مرحلة الركود).
  2. إنّ معدل أسعار نفط برنت حالياً لم ترتفع أكثر من (6%) عن أسعارها قبل بداية الحرب بين روسيا وأوكرانيا، مقابل ارتفاع أسعار الغاز، والفحم الأميركي بنسبة تصل إلى (125%).
- وقد ظهر توجّس السعودية - في المؤتمر الصحفي لوزير الطاقة السعودي - من ردّة الفعل الأميركية تجاه ما سيحدثه تخفيض الإنتاج من ارتفاع الأسعار، وارتفاع مستويات التضخّم عالمياً، إذ برّر الوزير عدم مسؤولية السعودية وروسيا عن هذه القرار، وذكر أنّ القرار اتخذ بموافقة جميع أعضاء دول منظمة أوبك بلس الحاضرين (بضمنهم وزير النفط العراقي) فلا يلقي أحد باللوم على السعودية ويعدها منحازة لروسيا .

#### رابعاً: هل يمكن تطبيق قانون نوبك على المملكة العربية السعودية؟

لا يمكن تطبيق قانون نوبك على المملكة العربية السعودية، أو على بعض المصدّرين الكبار في تحالف أوبك بلس؛ لاعتبارات أو إجراءات عديدة، يمكن أن تتخذها الدول المصدّرة للنفط، قد تعود بالضرر على الاقتصاد الأمريكي بصورة كبيرة من خسائر خفض إنتاج النفط، ومن بين تلك الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المملكة العربية السعودية جرّاء قانون نوبك، هي:

1. بيع النفط في السوق العالمية بعملات غير الدولار الأمريكي، ففي 2019 على سبيل المثال، هدّدت السعودية ببيع نفطها بعملات غير الدولار إذا ما أقرت واشنطن فرض نسخة سابقة عن مشروع قانون نوبك، ومن شأن ذلك تقويض وضع الدولار كعملة احتياط رئيسة في العالم، ممّا يحدّد من نفوذ واشنطن على التجارة العالمية، ويضعف من قدرتها على فرض عقوبات على دول أخرى<sup>5</sup>.

4. وزير الطاقة السعودي تعليقا على اتهامات واشنطن: قرنا أن نكون ناضجين، موقع الميادين الإلكتروني، 25 تشرين/2022، <https://www.almayadeen.net/news/economic>.

5. نوبك» الذي يثير قلق السعودية.. تحذير من تداعيات التشريع الأميركي، موقع قناة الحرة الإلكتروني، 06 مايو 2022، <https://www.alhurra.com/business/2022/05/06>



2. شراء الأسلحة ومواد أخرى من دول أخرى غير الولايات المتحدة، وقد تقرّر المملكة كذلك شراء، ولو بعض أسلحتها من دول غير الولايات المتحدة، ممّا يضر بتجارة رائجة لشركات الدفاع الأميركية، وبالفعل تعمل السعودية على تنويع مشتريات الأسلحة خوفاً من الهيمنة الأمريكية على الجيش السعودي، أو إقرار قوانين من شأنها تقليل صادرات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية كما حدث في الحرب السعودية اليمنية.

3. كذلك يمكن للسعودية وغيرها من الدول المنتجة للنفط أن تقلّص الاستثمارات الأميركية فيها، أو تقلّص استثماراتها في الولايات المتحدة، أو حتى ترفع أسعار بيع النفط للولايات المتحدة ممّا يقوّض الهدف الأساسي لسن القانون.

ولا بدّ من الإشارة إلى أمر مهم أيضاً إلى أنّ قطاع النفط الأمريكي يعترض على إصدار قانون نوبك، إذ أبدى معهد البترول الأمريكي - وهو أكبر تكتل في قطاع صناعة النفط في الولايات المتحدة - اعتراضه على مشروع قانون نوبك قائلاً: (إنّ القانون قد يضر بمنتجاتي النفط والغاز في الداخل، إذ قد يؤدّي مشروع قانون نوبك في نهاية المطاف إلى زيادة إنتاج أوبك عن حاجة السوق، ممّا قد يخفّض الأسعار بدرجة تجد معها شركات الطاقة الأميركية صعوبة في تعزيز الإنتاج)<sup>6</sup>؛ لأنّ إنتاج النفط الأمريكي (النفط الصخري) عالي التكلفة، وارتفاع أسعار النفط تنعش القطاع النفطي، ولدى السعودية ودول أخرى من أعضاء أوبك بعض من أرخص الاحتياطات النفطية وأسهلها في الاستخراج.

وفي هذا الصدد، ترى مجموعة (كلير فيو إنرجي بارتنرز) البحثية في مذكرة، أنّ أيّ ضحّ إضافي للنفط من منتجي أوبك، حتى في وقت تهيمن عليه المخاوف من نقص إمدادات روسيا، قد يجمّد أنشطة الحفر في الولايات المتحدة، ممّا قد يُعرّض أمن الطاقة المحلي للخطر، وكذلك انتعاش الاقتصاد المحلي.

### خامساً: ما تأثير قانون نوبك على العراق؟

يمكن - في بداية الأمر - استنتاج أنّ الدول الثلاث المستفيدة الأكثر من متغيرات السوق بصورة متفاوتة هي الولايات المتحدة، بزيادة صادراتها من نفطها الصخري العالي التكلفة، وروسيا؛

6. غالب درويش، هل تشريع «نوبك» الأميركي تحديد حقيقي أم مناورة؟، 14، independent arabia أكتوبر 2022، <https://www.independentarabia.com/node/381476>



لارتفاع أسعار النفط، وكذلك السعودية، التي تحتاج إلى إبقاء الأسعار فوق (80) دولاراً للبرميل؛ لتجنب التضخم الداخلي، وسد العجز في ميزانيتها، من ناحية ثانية، هناك دول متضررة من قرار خفض الإنتاج، وأبرزها العراق ونيجيريا، إذ إن الدولتين بحاجة إلى إنتاج أعلى للحصول على السيولة النقدية مع البقاء على أسعار النفط متراوحة بين (90-100) دولاراً؛ لأنها دول ريعية.

أمّا عن تأثير قانون نوبك على العراق، فإذا ما أقر القانون فهناك تأثير كبير على العراق بوجوه عديدة، منها:

أولاً: تُودَع كلُّ المبالغ أو العائدات النفطية العراقية في حسابات البنك الفدرالي الأمريكي، ويمكن مصادرتها إذ ما طُبِقَ القانون، إذ أنشأ العراق حساباً مخصصاً لإيداع الإيرادات النفطية في 2003، بموجب القرار (1483) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي هدف إلى مساعدة الحكومة العراقية على إدارة موارد البلاد بطريقة شفافة ومسؤولة لحساب الشعب، ومن ثمّ يمكن للولايات المتحدة تجميد الأموال العراقية المودعة في ذلك الحساب أو مصادرتها، ومثال على ذلك، فقد هدّد الرئيس الأمريكي السابق ترامب عام 2020 بأن الولايات المتحدة ستصادر نحو (35) مليار دولار يمكن استخدامها؛ لسداد تكاليف المنشآت التي أنشأتها الولايات المتحدة في العراق، إذا ما مضت السلطات العراقية في قراراتها المتعلقة بإخراج القوات الأجنبية الموجودة في قواعدها العسكرية، ولا بدّ من الإشارة هنا أيضاً إلى أنّ العراق يُعدُّ رابع أكبر مصدرٍ للنفط للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2022 بمقدار (7) ملايين برميل شهرياً، وتأتي الولايات المتحدة بالترتيب الثالث من حيث المستوردين للنفط العراقي بعد كلاً من الصين والهند منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ثانياً: لا يملك العراق النظام المصرفي الكبير الذي يتعامل مع عملات أخرى في حال بيع النفط العراقي بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي؛ لأنّ العراق لا يمتلك فائضاً نقدياً كبيراً غير الدولار، فضلاً عن أنّ تسعيرة النفط والتعاملات مع الدول الأخرى تكون وُفُق الدولار، وأنّ عائدات النفط المحسوبة بالدولار تمثّل (96%) من الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية.

ثالثاً: لا تمثل الاستثمارات الأمريكية رقماً كبيراً داخل العراق حتى يمكن استخدامها كورقة ضغط، فضلاً عن أنّ العراق بلد ريعي لا يملك غير النفط كمورد رئيس يساهم في الدخل القومي على العكس من روسيا والسعودي، لذا فإنّ تطبيق القانون دون التفاهم مع الولايات المتحدة سيشكل خطراً كبيراً على العوائد النفطية العراقية.

## التوصيات

من المهم تدارك أي خلل قد يصيب الواردات العراقية؛ نتيجة الغضب الأمريكي من ارتفاع أسعار النفط، نضع هنا بعض التوصيات التي قد تسهم في منح العراق مرونة مالية في الظروف الطارئة:

1- توديع الأموال العراقية في الحسابات المصرفية الأمريكية أمر مهم للمحافظة على الأموال العراقية من المديونية الخارجية، والفساد الداخلي، لكن على الحكومة العراقية الاعتماد على البنك المركزي العراقية في إيداع عائدات النفط العراقي وإعطائه شيء من الاستقلالية، والتعامل مع تلك الأموال بكل شفافية وعلنية، فضلاً عن أن ذلك لا بدّ من حسم ملف المديونية الخارجية للعراق من قبل الحكومات الأجنبية، والمؤسسات العالمية.

2- إعادة النظر بواقع المصارف العراقية، وخصوصاً فيما يخص الشفافية، والأتمتة الرقمية في عملها.

3- تنويع الخزين العراقي من العملات الصعبة إلى جانب الدولار، والعمل على زيادة مخزونات الذهب.

4- اعتماد العراق نظام المقايضة مع بعض الشركات والدول التي تقدّم خدمات في البنى التحتية، وخدمات طويلة الأمد، أي: إعطاء كميات معينة من النفط مقابل تلك الخدمات المقدمة للعراق بدل التعامل بالدولار.

5- تنويع الدخل القومي العراقي، والاعتماد على مصادر بديلة للنفط، والأهم الآن هو الاستثمار بالغاز العراقي المصاحب لعمليات الاستخراج النفطي، والاعتماد على التعدين، والسياحة الدينية، فضلاً عن تنشيط القطاع الخاص.

6- لا بدّ من إنشاء صندوق سيادي عراقي، أسوةً بصناديق دول الخليج العربي، وبعض الدول الأوروبية المصدّرة للنفط؛ لاستثمار الفائض من مبيعات النفط، وتنويع مصادر الدخل القومي العراقي.

7- التنسيق مع دول أوبك بلس في ضرورة التكتاف، ودفع الضرر في حال وقوع أي

عقوبات على أحد البلدان الأعضاء؛ نتيجة تخفيض صادرات النفط.

8- العمل على شرح موقف العراق للحكومة الأمريكية، وهو أنّ العراق لا يميل لأيّ طرفٍ في الحرب الروسية الأوكرانية، وصراع الطاقة القائم بينهما، وأنّ قرار أوبك بلس هو قرار بالإجماع، ونتيجة لتقلُّبات أسواق النفط، والعرض والطلب.